تحليل الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق وخيارات التمويل

م.د. عدنان سالم الاعرجي* م. ميادة صلاح الدين تاج الدين * م.عدي سالم علي*

المستخلص:

يمارس الاستثمار دوراً مهماً في تفعيل أي اقتصاد وتقدمه إذ تتجلى أهمية هذا الاستثمار في الاقتصاد العراقي ، إلا أن هناك مجموعة من المشاكل تعيق هذه الاستثمارات المحلية التي أدت إلى وقف تطوره بالرغم من توفر العديد من الفرص الاستثمارية في القطاعات المختلفة على مستوى المحافظات العراقية ، ومنها مشكلة رأس المال اللازم من اجل تنفيذ تلك الفرص الاستثمارية إذ أن العراق بحاجة إلى مصادر تمويل جديدة لإعادة إعمار المجالات التي دمرتها الحروب واثر فيها الحصار . لذلك قدم البحث خارطة للفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات لكل المحافظات العراقية وتحليلها ، ويؤكد انه نتيجة انخفاض نسبة التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة الاتحادية وضعف فاعلية السياسة الانتمانية للجهاز المصرفي ، وفاعليتهما في تنشيط الاستثمار المحلي ،فأن أسلوب تمويل هذه الفرص الاستثمارية يجب أن يأتي من الاستثمارات الأجنبية التي تعالج مشاكل اقتصادية للبلد في التمويل .

Analysis of Available Investment opportunities In Iraq & Financing Choices

Abstract :

Investment play an important part in activating and advancement of any economy and shed light on the importance of this investment in Iraqi economy . But there are a set of problems , the preclude these local investments which led to ceasing its development although there are several investment opportunities in various sectors on the level of Iraqi Governorates . One of these problems regarding the needed capital to exploit these investment opportunities . As Iraq is need for new financial sources to reconstruct part of what wars and siege had destroyed , and the problem of experts and skills needed to establish the projects (the opportunities). So the research presented a map for investment opportunities in various sectors for all Iraqi Governorates and their analysis. In the same time the research emphasized that this is a result of the weakness in financy the budget in fields of investment and Banking sectors . And their effectiveness in activating the local investment in Iraq. And the manner of financing these investment opportunities must come from foreign investment which remedy these economic problems in field of financing as well as to overcome unemployment .

* عضو هيئة تدريس/جامعة الموصل/كلية الادارة والأقتصاد/قسم العلوم المالية والمصرفية

المقدمة :

نظراً لما عاشه العراق من ظروف الحروب والحصار الدولي في الفترة الماضية وما يعيشه حالياً من أوضاع صعبة ومعقدة كان لها أثر واضح بشكل متواصل على حركة الاستثمار في العراق ، ويعد الاستثمار مصدراً جديداً للموارد العراقية لتحسين الظروف المحيطة به بشكل عام والأوضاع الاقتصادية بشكل خاص ، هذا من جانب والجانب الآخر إنه بدون الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن تضييق الفجوة بين اقتصاديات الدول النامية والدول المتقدمة ومن اجل تحقيق تطور وتواصل مع التغيرات التقنية والتكنولوجية في العالم لذلك فإن بناء القدرات الوطنية يكون عن طريق إدخال التقنية الحديثة وفتح فرص العمل أمام البلد المضيف للاستثمار (العراق) وبذلك تتوفر فرص التدريب ونقل المعرفة الفنية والإدارية . ولكي يتم وضع حد لمعاناة العراق من سوء الخدمات وتدهور البنية التحتية وتفشي الفساد والقضاء على البطالة والفقر لابد من رسم خطوط الانطلاق للبناء والأعمار وامتلاك المهارات والقدرات وتطويرها.مما يتطلب ضرورة خلق بيئة اقتصادية واجتماعية وتنظيمية وتوفير المناخ الملائم للاستثمار وإيجاد فرص عمل للعراقيين وتحفيز وجلب الخبرات والمهارات العلمية من خارج العراق من أجل دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاستثمار في العراق في مشاريع لها أهمية كبيرة لخدمة الشعب العراقي .

أهمية البحث :

إن البحث عن المصادر المالية لتمويل الفرص الاستثمارية أصبح من الأمور الأساسية بالعراق لتخطي حاجز التخلف والنهوض بالاقتصاد لخدمة المجتمع ، إذ أن العراق اليوم بحاجة ماسة إلى مشاريع كثيرة وكبيرة لإعادة جزء مما دمرته الحروب واثر عليه الحصار ولا سيما المشاريع الخدمية التي تعد مشاريع مهمة للحياة اليومية للشعب العراقي من صحة وتعليم ومياه وكهرباء ... الخ ، لذلك لزم الأمر وضع خارطة للفرص الاستثمارية المتاحة وأساليب تمويلها لتسهل الكثير على المستثمر الأجنبي والعربي والمحلي في اختيار الفرص الاستثمارية المناسبة .

مشكلة البحث :

مع توفر الفرص الاستثمارية المتعددة في العراق تشكل مشكلة التمويل والخبرات والمهارات والتكنولوجيا المتطورة عائق كبير في استغلال تلك الفرص ، ونظراً لعدم كفاية تخصيصات الموازنة الاستثمارية في تغطية كلف الفرص الاستثمارية وما رافقها من انتقال الأموال وبعض الخبرات والمهارات من داخل العراق بسبب ظروف الحصار والحروب والاحتلال ترتب على ذلك البحث عن مصادر أخرى للتمويل من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية للاستفادة منها في إحداث تغيير في البنى التحتية وامتلاك التكنولوجيا ونقل التمويل الخارجي للتعجيل في عملية التنمية والخروج من الواقع الحالي .

فرضية البحث :

خرج البحث بفرضيتين هما :

1- لا يمكن الاعتماد على المصادر المالية المحلية من غير الإيرادات النفطية لتمويل كامل الفرص الاستثمارية في العراق ، مما يتطلب تفعيل دور الاستثمار الأجنبي كونه احد المصادر المهمة للتمويل .
2- إن الاستثمارات الأجنبية (التمويل الخارجي) تأتي مكملة للاستثمارات المحلية (التمويل الداخلي) وليس بديلاً عنها .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى :

1- توضيح مفهوم الاستثمار مع إعطاء صورة عن مناخ الاستثمار في العراق .
2- إعطاء فكرة عن الفرص الاستثمارية داخل العراق وذلك من الخارطة الاستثمارية في العراق ضمن قطاعات مختلفة موزعة على المحافظات العراقية ، مع توضيح طرق تمويل هذه الفرص الاستثمارية فيما إذا كانت عن طريق الاستثمارات المحلية (التمويل الداخلي) أو عن طريق الاستثمارات الأجنبية (التمويل الخارجي) .

منهج البحث :

لقد اعتمد البحث على المنهج ألاستنتاجي في عرض مفهوم الاستثمار ومناخ الاستثمار العراقي ، فضلاً عن ذلك اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي في توضيح الخارطة الاستثمارية العراقية من خلال عرض الجداول وبناء الاستنتاجات عليها ، وتم استخدام تحليل الانحدار البسيط ومعامل الارتباط لإثبات بعض الفرضيات، وتم إجراء هذه الاختبارات إلاحصائية للعراق ومقارنتها مع دول الجوار للوقوف على موقع العراق بين دول العالم لاسيما الدول المجاورة.

المبحث الأول

التأطير النظري للاستثمار

أولاً : ما هو الاستثمار وما هي مجالاته

1- ماهية الاستثمار

يحمل الاستثمار أشكالاً متعددة في تعريفه من الجوانب الاقتصادية والمالية وغيرها .إذ يقصد بالاستثمار وفق المفهوم الاقتصادي بأنه الصفقات التي تحقق تراكماً رأسمالياً وتحقق زيادة في الإنتاج الممكن، ومثال ذلك: شراء الآلات والمعدات، والقيام بمشاريع جديدة، وشراء الأبنية (أو تحسين القديمة منها) وكذلك التغير في المخزون (De long ,2002,165)، أما في جانب الإدارة المالية فيوصف الاستثمار بأنه اكتساب موجودات مالية أي توظيف الأموال في الأوراق والأدوات المالية (عرفة ، 2009 ، 15)، بغية الحصول على عوائد مناسبة(معقولة).

إذن الاستثمار هو الاستغناء عن أموال يمتلكها المستثمر في لحظة زمنية معينة للحصول على عائد في الأوقات المستقبلية وفي النتيجة تظهر زيادة في الدخل .

2- أدوات ومجالات الاستثمار

إن توظيف الأموال بهدف تحقيق أعظم عائد ممكن خلال فترة زمنية محددة هو هدف مركزي للمستثمر ولغرض صنع القرار يتم اعتماد أدوات تحليل متنوعة (ال شبيب ، 2010 ، 13).

فكل أداة من أدوات الاستثمار يمكن أن تكون مربحة لأي مستثمر تبعاً لظروفه الخاصة ، وليس فقط بسبب الهياكل وطبيعة الضرائب المختلفة بينهم (بوبليويل ، 2008 ، 11) .

لذلك تختلف أدوات الاستثمار المتوفرة في كل مجال . وهذا ما يوفر للمستثمر بدائل استثمارية متعددة تتيح له الفرصة لاختيار ما يناسبه منها . ويمكن تبويب مجالات الاستثمار من زوايا مختلفة ، ولكن من أهم التبويبات المتعارف عليها نوعان هما (مطر ، 2009 ، 75 – 77):

1- التبويب الجغرافي لمجالات الاستثمار .
2- التبويب النوعي لمجالات الاستثمار .

فالنوع الأول : الاستثمارات حسب الموقع الجغرافي يمكن أن تبوب الاستثمارات من الناحية الجغرافية إلى استثمارات محلية واستثمارات خارجية ، فالاستثمارات المحلية او الداخلية : هي تلك الاستثمارات التي تتكون داخل السوق المحلي في البلد المعني ، ويمثل الاستثمار الخارجي هو استخدام الأموال الفائضة في الأدوات الاستثمارية والفرص المتاحة في الأسواق الأجنبية ، أي الاستثمار خارج الحدود الاقليمية لدولة المستثمر المقيم ، وتختلف طبيعة الاستثمارات الخارجية عن المحلية بطبيعة وأنواع الأدوات الاستثمارية المختارة والعملات المستخدمة فيها ودرجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمر ومقدار العائد والمرونة التي يحققها مثل هذا الاستثمار (ال شبيب ، 2009 ، 47 – 49) .

أما النوع الثاني: حسب أنواع الأدوات وطبيعتها ، إذ تبوب مجالات الاستثمار من زاوية نوع الأصل محل الاستثمار إلى : استثمارات حقيقية ،واستثمارات مالية ويعد الاستثمار حقيقيا إذا تم توظيف الأموال في حيازة الموجودات الحقيقية مثل الأرض ، وبناء آلالات ، والمعرفة التي يمكن استخدامها لإنتاج السلع والخدمات(Bodie et.al ،2009،4).

أما الاستثمارات المالية فالمقصود بها الحقوق على الثروة او الحقوق على أصول حقيقية فهي أصول غير حقيقية وإنما يترتب على حيازتها حق مالي يخول لصاحبة المطالبة بأصل حقيقي وعادةً ما يكون هذا الحق مرفق بصك او بمستند قانوني . (خريوش وآخرون، 2009 ، 15 – 17)

ثانياً : المناخ الاستثماري

1 – تعريف المناخ الاستثماري

المناخ الاستثماري يعني مجموع الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية والقانونية والتنظيمية التي تؤثر على حركة رأس المال كما توثر على ثقة المستثمر في توجيه استثماراته إلى بلد آخر ، مما تؤثر سلباً أو إيجاباً على نجاح المشروعات الاستثمارية ومن ثم حركة واتجاهات الاستثمارات . (بن قبلية ، 2006 ،5 – 6) (جانقي وبانقا ، 2005 ، 5) .

ويرى (عبد الحميد ، 2010 ، 198) مناخ الاستثمار هو مجموعة سياسات الاستثمار التي تنطوي على كل السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الاستثمارية ، وعلى أداء الاستثمار وربحيته .

2 – تهيئة المناخ الاستثماري لجذب الاستثمار

إن المناخ الاستثماري المناسب هو الذي يولد الثقة ويحفز ويشجع تدفق الاستثمارات والذي يتميز بعوامل جذب ومحفزات يمكن الإشارة إليها في الآتي: (الفطيسي ، 2006 ، 5) :

1- الاستقرار السياسي والأمني .
2- التمتع بأهمية اقتصادية من خلال الموقع والقرب من الأسواق العالمية والاندماج في الفضاءات الإقليمية وبناء علاقات قوية مع مختلف التكتلات الاقتصادية تدعم السوق المحلية وكذلك وجود خامات محلية واحتياطيات تدعم الأهمية الإستراتيجية.
3- وضوح التشريعات والقوانين التي تتضمن حماية الاستثمارات وآلية مناسبة لحسم وتسوية المنازعات .
4- سياسات مالية واقتصادية وتجارية مستقرة تدعم الحرية الاقتصادية .
5- بنية أساسية جيدة وخدمات معلوماتية واتصالات وخدمات مالية متطورة .
6- فرص استثمارية متنوعة لتحقيق عوائد مناسبة للاستثمار تتمتع بميز نسبية للتوطين.
7- وضوح المعلومات عن الفرص الاستثمارية وتوفير البيانات والخرائط للموارد القطاعية وتبسيط الإجراءات مع الشفافية ووجود تنسيق بين مختلف الجهات ذات العلاقة.
8- وجود المناطق الصناعية والخدمية والمناطق الحرة .
9- إقرار الامتيازات والإعفاءات والتسهيلات المشجعة للاستثمار .
10- سهولة إجراءات تحويل رؤوس الأموال والأرباح والعوائد دون قيود إدارية .
11- وجود نشاط استثماري محلي قائم على نشاط أهلي ، يتميز القائمون علية بالمعرفة والخبرة والقدرة المالية والإدارية .

12- حرية التنقل والإقامة والاستقرار الاجتماعي .
ذلك يعني أن المناخ الاستثمار ينضوي على مجموعة من المكونات والمقومات والأدوات والمؤشرات التي تشير في مجموعها إلى ما إذا كان هناك تشجيع وجذب الاستثمار أم لا ، وهذه المكونات والمقومات تتفاعل مع بعضها البعض خلال مرحلة أو مدة معينة لتكوين وتهيئة بيئة مشجعة ومؤاتية وصالحة أم لا .

المبحث الثاني
تحليل مسارات الفرص
الاستثمارية في العراق

في نظرة شاملة عامة إلى ما يمتلكه العراق من ثروات وموارد طبيعية متنوعة قسم منها مستغل والقسم الأكبر لا يزال غير مستغل يتضح أن هناك إمكانات كبيرة معطلة بحاجة إلى تشغيل وتفعيل ، كما أن للعراق موارد بشرية تضم مستويات مختلفة من المهارات منها نسبة كبيرة منها عاطلة عن العمل (جدول 11) وتبحث عن فرص عمل ، كما يعد الموقع المتميز للعراق هدفاً لجذب الاستثمارات والتجارة وسوقاً متميزاً تبحث عنه الكثير من الشركات العربية والأجنبية ، وبسبب الوضع السيء الذي عصف بالعراق طيلة ثلاثة عقود منصرمة من التدهور والتراجع في عمليات التنمية الاقتصادية والتطور التكنولوجي ، أصبح من الضروري دراسة متطلبات النهوض من كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعلمية ورسم خطوط التواصل ، ودراسة وتحليل أولويات الانطلاق من خلال رسم خارطة تبين عدد الفرص حسب أهميتها وتكاليفها وشمولها لكافة المحافظات ، وطرق وأساليب تمويلها .

أولاً : خارطة توزيع الفرص الاستثمارية حسب القطاعات في العـــراق

تم تصنيف الفرص الاستثمارية طبقاً للقطاعات الاقتصادية إلى فرص استثمارية جديدة (إنشاء جديد) تضم منشات اقتصادية مختلفة لتغطية الاحتياجات الضرورية التي تتطلبها عملية التنمية في القطر وتشمل الصناعة والكهرباء والزراعة والسياحة والاتصالات وعدد من القطاعات الأخرى ، وفرص استثمارية تأهيلية (إعادة اعمار وتأهيل) لقطاعات اقتصادية مماثلة ، كالتي توقفت عن العمل بسبب ظروف الحرب والحصار أو التي دمرت بسبب احتلال للعراق ، وكما موضح في الجدول الآتي :

الجدول (1)
الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق حسب القطاعات الاقتصادية (إنشاء جديد) و (إعادة تأهيل)

فرص الاستثمار / القطاع		إنشاء جديد (فرصة)	إعادة تأهيل (فرصة)	المجموع
الصناعي		12	72	84
الكهرباء		25		25
الزراعي	المجموع	46		46
	ثروة زراعية	4		
	ثروة حيوانية	14		
	واحات	15		
	أخرى	13		
الإسكان		33	7	40
المجمعات التجارية			21	21
السياحة		43	39	82
الاتصالات		7		7
الصحة		65		65
الشباب والرياضة		76		76
النقل	المجموع	18		18
	بري	7		
	بحري	7		
	جوي	4		
المشاريع الخدمية		12		12
المجموع		337	139	476

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على الاعرجي ، سامي رؤوف ، الخارطة الاستثمارية للعراق ، الهيئة الوطنية للاستثمار ، 2009 .

يتبين من الجدول أعلاه حجم الطلب على الاستثمار لسد حاجات البلد من المشاريع الكبيرة التي تعد احدى أهم مرتكزات التنمية الاقتصادية والنهوض بالواقع الحالي للعراق لتمكينه من مواصلة ومواكبة التطورات التكنولوجية وسد احتياجاته من السلع والخدمات ، إذ يتضح أن فرص الاستثمار المحتملة بالإنشاء الجديد (337) فرصة مما يستلزم وضع استراتيجية محكمة تضمن شمول هذه الفرص بأفضل الخصائص والمواصفات التي تتناسب مع مستوى التطور

التكنولوجي في العالم ، فضلاً عن (139) فرصة إعادة تأهيل بعض القطاعات التي توقفت عن العمل منذ مدة طويلة بسبب الحصار الاقتصادي على العراق وما أصابها من دمار بعد الاحتلال وهي من الفرص الاستثمارية ذات الأهمية الكبيرة للاقتصاد والمجتمع وتتمثل في توفير الطاقة الكهربائية إذ قدرت حاجة قطاع الكهرباء من التمويل بنحو (16) مليار دولار لغاية 2010م حسب تقديرات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ضمن استراتيجية التنمية الوطنية ، فضلاً عن حاجة البلد إلى توفير السكن الملائم إلى (50%) من السكان إذ قدرت الحاجة إلى (3,5) مليون وحدة سكنية على أن تنجز خلال عشر سنوات ، وضرورة النهوض بالواقع الزراعي المتدهور بكافة فروعه للإسهام الجاد في الناتج المحلي الإجمالي وتقليص الاعتماد على استيراد المواد الغذائية وذلك بتوفير (46) فرصة استثمارية ، كما أن قطاعات السياحة والاتصالات والصحة والشباب والرياضة بحاجة إلى تطوير من خلال دعم تلك القطاعات لموارد الدولة وذلك باستغلال الفرص المتاحة للمواقع الأثرية والدينية بالنسبة للسياحة وتطوير نظم الاتصالات والخدمات الصحية وإعداد الشباب لتطوير القدرات الإبداعية ، أما قطاع النقل الذي يعد ركيزة أساسية لعملية التنمية الاقتصادية باعتباره عاملاً مهماً من عوامل الربط بين عناصر الإنتاج المختلفة وهو المسؤول عن توفير احتياجات المناطق من السلع والخدمات ونقلها من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك البعيدة ومن مختلف الفروع البرية والبحرية والجوية . إن ما ذكر من فرص متاحة للاستثمار هي في حدودها الدنيا وهذه الفرص لم تف بمتطلبات النهوض بالبلاد إلى مصاف الدول المتقدمة وإنما تعد القاعدة الأساس للانطلاق نحو مواكبة مسيرة التقدم والازدهار ، وبما أن هناك تفاوت في احتياجات محافظات القطر من المشاريع سواء أكانت إنشاءً جديداً أو إعادة أعمار للمشاريع القائمة لتأهيلها أو زيادة طاقتها الإنتاجية واستيعابها لتقديم الخدمات المطلوبة بكفاءة أعلى ، لذا يمكن توزيع الفرص الاستثمارية طبقاً لعدد سكان المحافظة كما في محافظة بغداد والبصرة ونينوى إذ بلغ عدد الفرص الاستثمارية منها (73 ، 33 ، 22) على التوالي أو وفقاً لتوفر المواد الأولية والثروات الطبيعية والأماكن المقدسة كما في محافظة البصرة ونينوى وكربلاء والنجف إذ بلغ عدد الفرص الاستثمارية (33 ، 22 ، 19 ، 14) على التوالي أو لوجود نقص في بعض المجالات الاستثمارية يخص قطاعات معينة شهدت تخلفاً كبيراً منذ مدة طويلة مثل قطاع الرياضة والشباب والصحة والسياحة والزراعة التي كان عدد المشاريع المقرة من قبل هيئة الاستثمار لكافة المحافظات ما نسبته (71 ، 65 ، 42 ، 35) ،وكما يوضحه الجدول (2):

الجدول (2)

عدد الفرص الاستثمارية لكل محافظة من المحافظات العراقية موزعه حسب القطاعات

المحافظة / القطاع	الصناعي	الكهربائي	الزراعي	الإسكان	المجمعات التجارية	السياحة	الاتصالات	الصحة	الشباب والرياضة	النقل	المشاريع الخدمية	المجموع
نينوى		3	2	2	1	4		7	3			22
دهوك			1			3		2	3			9
اربيل			1			3		3	3			10
السليمانية			1			3		2	3			9
التأميم		2	1	1	1	3		3	4			15
بغداد		6	8	5	9	18		13	14			73
الانبار		2	6	1	1	4		2	3			19
ديالى			2	5		4		2	3			16
واسط		1	2	4		3		2	6			18
ميسان		1	1	1	1	3		3	3			13
البصرة		3	2	5	2	6		7	8			33
المثنى		1	2	2		3		2	3			13
القادسية		1	2	4	1	3		4	4			19
ذي قار		3	2	2	1	4		2	3			17
النجف		1	1		1	5		3	3			14
كربلاء		1	3	3	1	4		4	3			19
بابل			2	2	1	4		2	3			14
صلاح الدين			2	3	1	4		2	4			16
المجموع	84	25	46	40	21	82	7	65	76	18	12	349/476

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (1) .

يلاحظ من الجدول (2) أن :

1- **أن عدد الفرص الاستثمارية في القطاع الصناعي وقطاع الاتصالات والمشاريع الخدمية لم يتم توزيعها على الفرص الاستثمارية للمحافظات ، إذ شمل القطاع الصناعي (84) فرصة استثمارية .أما الفرص الاستثمارية الخاصة بقطاع الاتصالات فقد شملت محافظات العراق بالكامل ولم يحدد محافظة بعينها أيضاً ، أما فيما يخص المشاريع الخدمية فقد تم ذكر (12) فرصة استثمارية .**

2- **إن الفرص الاستثمارية لقطاعات الزراعة ، الصحة ، السياحة ، الرياضة والشباب شملت جميع المحافظات ولا تكاد تخلو محافظة من حاجتها إلى الفرص الاستثمارية في القطاعات المذكورة ، أما قطاع الإسكان فان محافظات إقليم كردستان اكتفت فيما يبدو من الوحدات السكنية وهي الآن ليست بحاجة إلى الاستثمار في هذا القطاع .**

3- **توفر لدى وزارة الكهرباء (25) فرصة استثمارية ، منها (19) فرصة استثمارية لنصب وتشييد وتشغيل محطات كهربائية موزعة على مناطق مختلفة في المحافظات العراقية كما تم ذكره في الجدول (3) ، وقد تعاقدت عليها الوزارة مع شركتي (GENERAL ELECETRIC & SIMENES) .**

4- **أن الفرص الاستثمارية التي تم عرضها في القطاع الزراعي التي بلغت (46) فرصة استثمارية ، منها (15) واحة موزعة على أقضية متنوعة في القطر كما توجد فرص أخرى لم تحدد ضمن المحافظات وهي استثمار الأراضي الصحراوية عن طريق حفر الآبار لغرض إقامة المشاريع الزراعية . وفرص في مجال إنتاج زراعة النخيل وإنتاج التمور ، وفرص لمشروع الثروة السمكية ، وأخرى لمشروع زراعي حيواني ، فضلاً عن مخازن حديثة مبردة ومخازن لتجميد المنتجات الزراعية.**

5- **وفي القطاع السياحي فانه تم تحديد فرص للاستثمار لمشروع قصور الثقافة في كل محافظة ، ودار أوبرا في كل محافظة أيضاً ، مع فرصة استثمارية لإنشاء دار الأوبرا العراقية .**

6- **تم تقسيم فرص الاستثمار في قطاع النقل إلى ثلاثة أقسام (البري ، البحري ،الجوي) ، ففرص الاستثمار الخاصة بقطاع النقل البري تمثلت بـ (7) فرص استثمارية خاصة بمشروع خط سكة حديد ولم يتم تحديد موقع الفرص بأي محافظة لأن خط سكة الحديد يربط أكثر من محافظة ، أما النقل البحري فقد اختص بـ (7) فرص استثمارية بالبصرة فقط . وأما النقل الجوي فقد حدد فرص استثمارية أخرى فضلاً عن الفرص المذكورة للاستثمار بالمعدات الأرضية التخصصية لتقديم الخدمات الأرضية للطائرات في جميع المطارات .**

7- **إن الاختلاف بين الفرص المعروضة من قبل هيئة الاستثمار الوطنية والفرص المقدمة من قبل هيئات استثمار المحافظات سببها عدم التنسيق والتخطيط المشترك بين المركز والمحافظات .**

8- الفرق بين المجموعين هو (127) فرصة استثمارية ، وذلك لان هناك فرصاً لم توزع وفق المحافظات بل تم إعطاء العدد فحسب .

ثانياً : الفرص الاستثمارية وتكاليفها حسب القطاعات التي أعدتها هيئات الاستثمار في كل محافظة

جاء الجدول رقم (3) ليوضح عدد الفرص الاستثمارية وتكاليفها بالمحافظات العراقية ، مع إعطاء صورة عن الأيدي العاملة المتاحة ، أما الفرص الاستثمارية فقد تم توزيعها حسب القطاعات.

الجدول (3)

عدد الفرص الاستثمارية المقدمة من قبل هيئة استثمار كل محافظة موزعة حسب القطاعات

المحافظة	مجالات الاستثمار												المجموع	كلفة المشروع مليون دولار	عدد السكان مليون نسمة
	الصناعي	الكهربائي	الزراعي	الإسكان	المجمعات التجارية	السياحة	الاتصالات	الصحة	الشباب والرياضة	النقل	المشاريع الخدمية				
نينوى				1						1			2	1400	2.5
دهوك															
اربيل															
السليمانية															
التأميم			1							1			2	205	0.864
بغداد															
الانبار	1			1		1							3		1.3
ديالى				1		1							2	105	1.4
واسط	1			1									2	1020	0.971
ميسان	2												2	4300	0.736
البصرة				1		1							2		1.8
المثنى	2	1											3	1300	0.555
القادسية									1	1			2	400	0.911
ذي قار	1	1											2	7900	1.5
النجف			1				1						2	250	0.978
كربلاء	1			1		1							3	205	
بابل	2					1							3	7000	1.5
صلاح الدين	2												2	2015	1.1
المجموع	12	2	2	6	0	5	1	0	1	3	0		32	66975	16.89

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على هينات استثمار المحافظات ، الهيئة الوطنية للاستثمار NIC ، 2009 .

يتبين من الجدول أعلاه :

1- تمثل محافظة نينوى اكبر محافظة مقارنة بالمحافظات الأخرى من حيث عدد السكان لذلك فان الأيدي العاملة ستزداد مما يفترض أن تكون فرص الاستثمار بها اكبر من أي محافظة أخرى ، بينما الجدول يوضح عكس ذلك فان عدد الفرص الاستثمارية المحددة لها (2) فرصة فقط .

2- بلغ إجمالي التكاليف اللازمة لتنفيذ (27) فرصة (66975000000) دولار باستثناء محافظة الانبار والبصرة إذ لم يتم تحديد تكلفة الفرص الاستثمارية بها والبالغة (3) فرص بالانبار و (2) فرصة بالبصرة .

3- الجهة المسؤولة عن توفير الفرص الاستثمارية في كل المحافظات تقريباً هي هيئة الاستثمار الخاصة بكل محافظة .

4- تحديد الخبرات والمهارات والتكنولوجيا لكل فرصة استثمارية وهل أن هذه الخبرات والمهارات والتكنولوجيا متوفرة محلياً أم يتم استيرادها من الخارج .

5- إن عدد الفرص الاستثمارية لا تأخذ بنظر الاعتبار عدد السكان ولا المساحة الخاصة بكل محافظة ولا الموارد الطبيعية التي تمتاز بها هذه المحافظات والجدول السابق يوضح ذلك .
6- نسبة الفرص الاستثمارية المقدمة من قبل هيئات الاستثمار في المحافظات بلغت 7% جدول (1) مقارنة بعدد الفرص الاستثمارية المتاحة وفق ما عرضته هيئة الاستثمار الوطنية جدول (2)
7- من مقارنة الكلف اللازمة لتنفيذ (27) فرصة استثمارية مع الكلف التقديرية لتنفيذ (447) فرصة استثمارية متمثلة بإنشاء جديد أو إعادة اعمار يتضح حجم الأموال اللازمة أي أن الأموال المخصصة لتنفيذ (27) فرصة استثمارية يشكل 6% من حجم الأموال اللازمة لتنفيذ (447) فرصة استثمارية.

المبحث الثالث

طرق تمويل الفرص الاستثمارية

بعد استعراض عدد من الفرص الاستثمارية وأنواعها لكل محافظة من المحافظات العراقية تحت أنظار كل مستثمر يرغب بالاستثمار بالعراق بغض النظر عن جنسية المستثمر عراقي كان أم أجنبي ، ولاسيما ًبعد صدور قانون الاستثمار العراقي ذي الرقم (13) لعام 2006م الذي أعطى الكثير من الإعفاءات والضمانات للمستثمر ، يظل السؤال المطروح من سيستثمر هذه الفرص الاستثمارية ؟ هل الدولة بمقدورها تنفيذ هذه الفرص دون اللجوء للاستثمارات الأجنبية من خلال التخصيصات المالية للموازنة الاستثمارية ضمن الموازنة العامة للدولة لتنفيذ هذه الفرص الاستثمارية ، أم بواسطة السيولة التي تمتلكها المصارف العراقية ، أم أن الدولة ستحتاج إلى الاستثمارات الخارجية وذلك بتشجيع الاستثمارات الأجنبية وجذبها إلى العراق وذلك عن طريق التسهيلات التي تقدمها للمستثمر الأجنبي ، وللإجابة على هذه التساؤلات سنتناول الفقرات الآتية :

أولاً : تنفيذ الفرص الاستثمارية من تخصيصات الموازنة الاستثمارية للدولة

تعد برامج الاستثمار الحكومي واحدة من اهم أدوات السياسة المالية التي تهدف إلى تسريع عجلة النمو الاقتصادي من خلال زيادة معدلات الاستثمار وتحقيق الأهداف الأساسية في التنمية الاقتصادية.

لقد أدركت الحكومة ما لهذا النوع من الاستثمار من دور في النهوض بالقطاعات الاقتصادية المختلفة ومشاريع الأعمار وإعادة اعمار المشاريع الخدمية بما يسهم في تدعيم البنية التحتية وتطوير القطاعات المنتجة في الاقتصاد وفق الأولويات ، التي تعاني من تراجع كبير نتيجة الظروف التي شهدها البلد ، والجدول الآتي يظهر لنا نسبة التخصيصات الاستثمارية كنسبة من إجمالي الموازنة العامة للعراق مقارنة بدول الجوار.

الجدول (4)
نسبة التخصيصات الاستثمارية إلى الموازنة العامة للعراق ودول الجوار للمدة 1990_2009
%

السنوات	الدولة	العراق	سوريا	الأردن	السعودية	الكويت
1990		0.4	39.3	24.9	20.3	1.5

4.1	15.4	26.8	3.2	0.3	1991
10.5	32.1	25.7	28.9	0.4	1992
8.8	1.6	20.7	50.2	0.2	1993
9.8	1.5	23.7	44.8	0.1	1994
9.4	14.5	22.7	45.7	0.1	1995
10.6	13.6	22.9	45.9	0.0	1996
11.1	1.1	21.9	51.5	0.4	1997
10.0	9.9	21.2	50.4	0.1	1998
12.3	9.1	19.4	47.4	0.3	1999
11.8	7.8	15.4	47.9	0.3	2000
15.8	12.4	17.4	50.0	0.4	2001
13.1	12.8	20.7	51.6	0.9	2002
14.5	13.0	23.0	50.2	21.0	2003
13.0	13.2	25.2	48.3	12.4	2004
13.6	18.0	17.8	39.1	12.2	2005
12.0	18.0	20.3	39.4	5.6	2006
13.4	25.5	18.4	43.9	13.5	2007
13.0	25.2	17.6	38.3	33.0	2008
11.5	30.2	24.1	40.1	21.8	2009

المصدر:

البنك المركزي العراقي،التقرير السنوي،أعداد مختلفة. www.cbi.iq/arabic/index.htm
البنك المركزي السوري ،التقرير السنوي ،أعداد مختلفة. www.banquecentrale.gov.sy
البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي ،أعداد مختلفة. http://www.cbj.gov.jo
مؤسسة النقد السعودي ، التقرير السنوي ،أعداد مختلفة. www.sama.gov.sa
البنك المركزي الكويتي،التقرير السنوي،أعداد مختلفة. www.cbk.gov.kw

من الجدول يتضح الآتي :

1- ضعف التخصيصات الاستثمارية للعراق مقارنة بدول الجوار لاسيما للمدة 1990_2002.

2- إن العراق دولة ذات ريع نفطي وبرغم ذلك نلاحظ إن التخصيصات الاستثمارية في الدول غير النفطية مثل سوريا والأردن هي أعلى من العراق .

3- انه من المعروف أن البنى الأساسية من مشاريع خدمية وغيرها في العراق قليلة جداً مقارنة بدول الجوار ولهذا تحتاج إلى تخصيصات استثمارية عالية.

4- إن التخصيصات الاستثمارية التي تم زيادتها بعد عام 2003 تعاني من مشكلة رئيسة على الرغم من زيادتها وهي ما يتم تنفيذه على ارض الواقع فبرغم هذه التخصيصات الاستثمارية إلا انه لا يتم تنفيذ سوى جزء يسير منها، وهذا ما يثبته الجدول أدناه :

الجدول (5)

المبالغ المخصصة والمصروفة على إعادة إعمار المحافظات ولغاية (2007/10/31)

مليون دينار

العراق	المبلغ المخصص	الدفعة الأولى بنسبة (10%) من إجمالي المبلغ المخصص	الدفعة الثانية بنسبة (30%) من إجمالي المبلغ المخصص	إجمالي المبالغ المحولة بنسبة (40%) من إجمالي المبلغ المخصص	المصروف الفعلي	نسبة التنفيذ إلى المبلغ المخصص
المجموع العام	3000000	300000	900000	1200000	666322	22,2

المصدر : يوسف وعبد الجبار ، ميسرة عبد الرحيم وعمار ، دراسة تحليلية حول برامج إعادة أعمار المحافظات والأقاليم ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، العراق ، 2007 ، 3 .

ولإثبات أهمية دور الإنفاق الاستثماري في تعزيز الاستثمار نقوم بتطبيق معادلة خط الانحدار البسيط التي تمثل فيها التخصصيات الاستثمارية المتغير المستقل والاستثمار المحلي المتغير المعتمد، وتطبيق هذه المعادلة على العراق ودول الجوار لغرض المقارنة وتم اعتماد الأسعار الثابتة للمتغيرات لاستبعاد الآثار التضخمية سيما في العراق و كآلاتي :

$$Inve = b_o + b_1 InvExp$$

حيث ان :

Inve : إجمالي الاستثمار المحلي بالأسعار الثابتة لعام 2000 باستثناء العراق بأسعار عام 1993 للمدة 1990 – 2009 .

InvExp : الإنفاق الاستثماري بالأسعار الثابتة لعام 2000 باستثناء العراق بأسعار عام 1993 للمدة 1990 – 2009 .

(b_o ، b_1) : معلمات النماذج المقدرة

وكانت نتائج الدول كالآتي :

الجدول (6)

نتائج تقدير معادلة خط الانحدار في العراق والدول المجاورة

الدول	المتغيرات	b_1	b_o	t/ b_1	t/ b_o	R^2 (%)	F	DW
العراق		- 0.43	137460	0.34-	4.31	0.7	0.12	0.78
سوريا		1.39	40605	3.18	0.72	36	10.10	0.25
الأردن		3.69	- 66	5.9	0.19-	65.9	34.75	1.17
السعودية		1.46	91099	6.81	6.55	70.4	42.87	0.74
الكويت		5.88	- 979	9.74	2.56-	84.1	95.07	1.28

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسب الالكتروني.

يتبين لنا من نتائج تقدير معادلة خط الانحدار أن الإنفاق الحكومي الاستثماري يسهم ايجابياً في زيادة الاستثمار المحلي في الدول المجاورة و يظهر هذا في قيمة (b_1) ، إذ أن زيادة وحدة واحدة من تخصيصات الموازنة الاستثمارية يؤدي إلى زيادة الاستثمار بمقدار 1.39 ليرة سورية و 3,68 دينار في الأردن و 1,46 ريال يضيف الإنفاق الاستثماري إلى الاستثمار المحلي في السعودية كما يزداد الأخير بمقدار 5,88 دينار في الكويت عند زيادة التخصيصات الاستثمارية بمقدار وحدة واحدة. أما في العراق فكانت نتائج الإنفاق الاستثماري غير مجدية في زيادة الاستثمار فجاءت قيمة(b_1) سالبة . ويفسر معامل التحديد في الجدول (6) الذي بلغ 36 % في سوريا و65,9 % في الأردن ، و70,4% في السعودية و84,1 % في الكويت ، أن التغيرات في الاستثمار المحلي ترجع بالنسب المذكورة إلى التغيرات الحاصلة في الإنفاق الاستثماري (التخصيصات الاستثمارية). أما معامل التحديد في العراق فقد جاء ضعيفاً جداً بمقدار 0,7% . وبالتحول إلى اختبار F يلاحظ معنوية النماذج، إذ ازدادت قيمة F المحتسبة عن نظريتها الجدولية لدول الجوار باستثناء العراق إذ كان الاختبار غير معنوي.

أذ تؤكد نتائج التحليل أعلاه عدم قدرة التخصيصات الاستثمارية للموازنة العراقية في تنشيط حركة الاستثمار المحلي في البلد، ويتفق ذلك مع الجزء الأول من منطوق الفرضية الأولى.

ثانياً : دور القطاع المصرفي للأسهام
في تنفيذ الفرص الاستثمارية

إن القطاع المصرفي اليوم يعد دعامة أساسية لبناء أي اقتصاد حر يزيد من دعائم الدول ويدفع بها نحو عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي إذا كانت الأسس في بناء هذا القطاع قوية ومتينة قائمة على التخطيط العلمي وزاخرة بالكفاءة والخبرة والثقة خاصة فأنها تمكن هذا القطاع من الاسهام في خطط التنمية والاستثمار على صعيد البناء والنمو الاقتصادي للدول والمجتمعات (البياتي ، 2006 ، 1) .

إذاً من العوامل الجاذبة للاستثمار المباشر وجود قطاع خاص محلي مقتدر وكفوء فنياً ومالياً في الأنشطة التنفيذية والاستثمارية والهندسية والخدمية وكذلك وجود مصارف محلية خاصة أو حكومية مقتدرة مالياً ولديها التوجهات والرؤى والمرونة في الدخول بشراكات وتحالفات استثمارية مع الشركات وبيوت المال الأجنبية لتنفيذ مشاريع استثمارية جديدة في العراق (الجواهري ، 2009 ، 3) . ويعد حجم الائتمان الممنوح من قبل الجهاز المصرفي من أهم وسائل تأثير الجهاز المصرفي في متغيرات الاستقرار الاقتصادي ومنها الاستثمار. ويرتبط الائتمان بعلاقة موجبة مع الاستثمار إذ إن التوسع في حجم الائتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي يرفع الاستثمار نحو الارتفاع ، من خلال زيادة الطلب الاستهلاكي والاستثماري ، اذ ينجم عن زيادة الطلب الاستهلاكي توزيعاً للأجور والعوائد الأخرى اللازمة لسير العلمية الإنتاجية ، وهذا الأمر يحفز المنتجين على زيادة إنتاجهم وبالتالي يزداد الاستثمار، والعكس صحيح فأن انخفاض مستوى الائتمان يؤدي إلى تراجع حجم الاستثمار (البديري ، 2007 ،135). ولغرض الاطلاع على دور الجهاز المصرفي العراقي في التأثير في الاقتصاد من خلال استقراء حجم الائتمان النقدي الممنوح إلى القطاع الخاص يتضح لنا ضالة هذا النوع من الائتمان كنسبة من الناتج المحلي مقارنة بدول الجوار وفي سنوات كثيرة لا تتجاوز النسبة 1% كما في الجدول (7).

الجدول (7)
حجم الائتمان* النقدي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي للعراق مقارنة بدول الجوار للمدة (1990 – 2009)

%

السنوات	الدول	العراق	سوريا	الأردن	السعودية	الكويت
1990		0.3	3.8	31.5	13.9	104.4
1991		0.4	4.2	33.1	14.0	26.7
1992		0.1	4.8	28.6	16.4	17.7
1993		0.1	6.2	32.2	19.7	17.2
1994		0.1	4.9	35.5	21.3	23.1
1995		0.2	5.3	38.8	21.3	30.7
1996		0.1	4.4	40.2	19.8	33.7
1997		0.2	4.7	41.1	20.8	47.0
1998		0.2	4.7	40.8	28.4	60.7
1999		0.4	4.4	41.8	25.2	54.5
2000		0.9	4.4	41.7	22.8	45.2
2001		1.2	3.3	46.1	25.8	56.3
2002		2.2	2.4	47.7	28.1	59.1
2003		1.3	2.5	47.2	27.5	59.0
2004		1.0	3.1	51.6	32.3	56.3
2005		1.3	3.7	61.7	35.6	50.1
2006		2.0	5.3	73.6	34.6	50.7
2007		2.1	3.9	78.3	38.6	61.8
2008		2.6	3.5	68.1	39.9	59.5
2009		2.3	5.6	65.5	50.3	79.7

(*) يشمل حجم الائتمان القروض والتسليفات فقط الممنوحة إلى القطاع الخاص

المصدر : مصادر الجدول (4) .

ولغرض الوقوف على مدى فاعلية الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص إسهامه في الاستثمار المحلي في العراق ، بتطبيق معادلة طريقة الانحدار الخطي البسيط باعتماد المتغير المستقل الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص وإجمالي الاستثمار المحلي كمتغير معتمد وسوف يتم مقارنة النتائج المستخرجة مع نتائج التحليل للدول المجاورة وكآلاتي :

$$Inve = b_o + b_1 Crp$$

إذ إن :

Inve : إجمالي الاستثمار المحلي بالأسعار الثابتة لعام 2000 باستثناء العراق بأسعار عام 1993 للمدة 1990 – 2009 .

Crp : الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بالأسعار الثابتة لعام 2000 باستثناء العراق بأسعار عام 1993 للمدة 1990 – 2009 .

(b_o ، b_1) : معلمات النماذج المقدرة

وكانت نتائج الدول كالآتي :

الجدول (8)

نتائج تقدير معادلة خط الانحدار في العراق والدول المجاورة

الدول	المتغيرات	b_1	b_o	t/ b_1	t/ b_o	R^2(%)	F	DW

العراق	- 0.77	135373	0.14-	3.75	0.1	0.02	0.76
سوريا	5.85	- 8899	5.86	0.22-	65.6	34.34	1.29
الأردن	0.335	734	10.29	5.8	85.5	105.74	0.64
السعودية	0.387	66296	22.87	13.41	96.7	522.90	2.12
الكويت	0.284	360	12.78	1.78	90.1	163.35	1.0

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسب الالكتروني.

ومن الجدول نتبين إن نتائج التقدير لجميع الدول باستثناء العراق تتفق مع المنطق الاقتصادي، إذ كان لزيادة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص أثر طردي في زيادة حجم الاستثمار المحلي.

ومن ملاحظة قيمة F في الجدول السابق نجد انها تساوي 34.34 و105,74 و 522,90 و163,35 لكل من سوريا والأردن والسعودية والكويت على الترتيب وهي معنوية عند مستوى معنوية 0,05 ودرجتي حرية (18 ، 1) وذلك من مقارنتها بالقيمة الجدولية إذ ظهرت قيمة F المحتسبة للدول الأربع اكبر من القيمة الجدولية .

كما أن المدلول الإحصائي لمعامل التحديد R^2 يفيد بأن إجمالي قروض القطاع الخاص تفسر جزءاً كبيراً من الزيادة في حجم الاستثمارات.

كما تشير معلمات النماذج إلى أن زيادة وحدة واحدة من ائتمان القطاع الخاص يؤدي إلى زيادة الاستثمار بمقدار 5,85 ليرة في سوريا ، وزيادة 0.335 دينار في الأردن ، وزيادة 0.387 ريال في السعودية ، وزيادة 0.283 دينار كويتي.

اما في العراق فقد كانت نتيجة التحليل تشير إلى عدم معنوية النموذج من خلال قيمة F المحتسبة والتي هي اقل من الجدولية ، أما قيمة معامل التحديد R^2 تظهر أن القروض لا تفسر سوى 1% من الاستثمارات ، مما يدل على أن الاستثمارات المحلية لا تتأثر بالقروض المقدمة لها من الجهاز المصرفي ، بل كانت قيمة معلمة الائتمان b_1 سالبة مما يدل على وجود علاقة سالبة بين المتغيرين وان القروض التي تعطى إلى القطاع الخاص تذهب إلى إنفاق استهلاكي وليس استثماري. والسؤال المطروح أمامنا هل أن المصارف لا تمتلك الأموال لإقراض القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار أم هي تملكها لكنها لا تقدم القروض المناسبة للقطاع الخاص بسبب الظروف التي يمر بها البلد.

ونستدل على ذلك من خلال نسبة السيولة المتوفرة في المصارف بعد طرح معدل كفاية راس المال، ويعد مؤشر كفاية رأس المال من الأمور الأساسية التي يتحتم على المصارف أخذها بنظر الاعتبار ، إذ حددت المادة (16) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 م الحد الأدنى لمؤشر كفاية رأس المال بـ (12%) من الموجودات المرجحة بالمخاطر بينما تشير البيانات المتوفرة إلى أن نسبة كفاية رأس المال تباينت في المصارف العراقية (الحكومي، الخاص ، الإسلامي) لعام 2008 – 2009م بإشكال مختلفة ، ونلاحظ بان أكثر المصارف العراقية تجاوزت النسب المطلوبة لنسبة كفاية رأس المال المقررة من قبل البنك المركزي العراقي ولاسيما المصارف ضمن القطاع الخاص والإسلامي واقل نسبة لكفاية رأس المال كانت ضمن المصارف الحكومية والمتمثلة بمصرف الرشيد والرافدين إذ النسبة لم تصل إلى الحد المقرر من قبل البنك المركزي العراقي (12%) ، بينما المصارف الأخرى تجاوزت هذه النسبة بكثير أي انها قامت بوضع نسبة سيولة أكثر بكثير من النسبة المقررة من قبل البنك المركزي العراقي ، مما يعني ان هناك أموالاً فائضة متوفرة لدى هذه المصارف بالإمكان الاستفادة منها ، وذلك بطرح النسبة المطلوبة (12%) من النسب

المحددة من قبل المصارف المثبتة في الجدول الآتي والنواتج ستظهر لنا سيولة فائضة بالإمكان الاستفادة منها بتنفيذ عدد من الفرص الاستثمارية المقدمة من قبل هيئة استثمار المحافظات .

الجدول (9) نسبة كفاية رأس المال ونسبة السيولة لعدد من المصارف العراقية للعام 2008 – 2009

نوع المصرف	اسم المصرف	نسبة كفاية رأس المال (%)	السيولة (%)
حكومي	مصرف الرشيد	5 - 2	%0
	المصرف الصناعي	64 - 50	52 - 38
	مصرف الرافدين	0,2 - 0	0
خاص	مصرف البصرة	32 - 17	20 - 5
	مصرف أشور	77 - 45	65 - 33
	مصرف دار السلام	158 - 48	146 - 36
	مصرف الاقتصاد	50 -15	38 - 3
	مصرف المنصور	571 - 228	559 - 216
الإسلامي	المصرف العراقي الإسلامي	196 - 71	184 - 59
	مصرف البلاد الإسلامي	18 - 12	6 - 5
	مصرف إيلاف الإسلامي	150 - 19	138 - 7
	المصرف الوطني الإسلامي	598 -400	586 - 388

المصدر : جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2008 ، ص36 .

والجدول يبين أن نسبة السيولة العالية لبعض المصارف الخاصة والأموال الفائضة التي يمكن استغلالها في مجال الاستثمارات المحلية ، وتتفق هذه النتيجة مع منطوق الفرضية الثانية.

ثالثاً : تنفيذ الفرص الاستثمارية من قبل

الاستثمارات الأجنبية (التمويل الخارجي) :

بعد التعرف على المناخ الاستثماري في العراق ودور الدولة في تمويل المشاريع (الفرص الاستثمارية) ظهرت الحاجة ماسة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية للعراق فضلاً عن الاستثمارات المحلية .

و يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر بأنه مصدر تمويل رأس المال فضلاً عن نقل التكنولوجيا والدراية الفنية للبلد المضيف و تعزيز الروابط مع الشركات المحلية التي يمكن أن تساعد في تحريك عجلة الاقتصاد (Alfaro , 2003,1).

أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فانه يأخذ شكل تملك الأجانب للأسهم والسندات الخاصة أو الحكومية في البلد المضيف بقصد المضاربة والاستفادة بالتالي من فروق الأسعار أو للحصول على أرباح تدرها السندات ذات الفائدة الثابتة أو الأسهم بشرط الا يحوز الأجانب من الأسهم ما يخولهم حق إدارة المشروع (الإمارة ، 2004 ،1 – 2) .

وترجع اهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة كونها نافذة مستمرة من العمل والإنتاج والحصول على التكنولوجية بعد أن ظل العراق لأوقات طويلة بعيداً عن التطورات التي حدثت في الكمية والنوعية في الصناعة العالمية ، فبدون التكنولوجية ووسائل الإنتاج المتطورة الحديثة سيعاني العراق إنتاجية متدنية وكفاية واطئة تقلل من قدراته التنافسية ، إذ أن عدم توفر الموارد

الحكومية وضعف القطاع الخاص أسهمتاً في إحداث فجوة تكنولوجية كبيرة بين العراق وبقية بلدان العالم على مدى العقود السابقة .
وبعد احتلال العراق عام 2003 تعالت الأصوات إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إذ انه احد مصادر التمويل للمشاريع الاستثمارية وعامل مهم لتعجيل عجلة التنمية . وصدرت قوانين استثمار سخية للمستثمرين إلا أن الواقع الفعلي يشهد عكس هذا الأمر والجدول الآتي يظهر ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر للعراق مقارنة بدول الجوار .

الجدول (10)
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي في العراق والدول العربية المجاورة للفترة 2004_2009

%

السنوات / الدولة	العراق	الأردن	سوريا	الكويت	السعودية
2004	2.17	8.2	1.3	0.04	0.78
2005	1.64	15.6	2.0	0.29	3.83
2006	0.85	23.9	2.0	0.12	4.81
2007	1.71	15.4	3.1	0.107	5.92
2008	2.14	13.3	2.7	0.04	8.01
2009	1.63	10.4	2.7	0.13	9.61

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات www.dhaman.org

نلاحظ من الجدول (10) ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى العراق مقارنة بالدول المجاورة باستثناء الكويت ، فضلاً عن الضعف في تدفقات الاستثمار إذ انه في حالة تذبذب ولا يتجاوز 3% ، ويرجع السبب الرئيس إلى ضعف الاستثمار الأجنبي في العراق إلى سوء الأوضاع الأمنية، إلا أن ذلك لا يمنع من أن وجود استثمارات ممكنة لمحافظات تشهد تحسناً نسبياً في الوضع الأمني لاسيما في مجال البنى التحتية ومنها الكهرباء والقطاع النفطي .

ويمارس الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً مهماً في معالجة بعض المشاكل الاقتصادية إذ أن العراق بحاجة إلى مصادر تمويل جديدة لان عوائد النفط العراقي لا تكفي لتحسين الاقتصاد العراقي وان الاستثمار يشكل مصدراً جديداً للموارد العراقية . ويمكن أن نذكر أن هنالك دوراً للاستثمار في رفع القدرات الاقتصادية ومنها (الجابري ، 2008 ، 1) :

1- الإسهام في معالجة مشكلة البطالة والفقر وذلك بخلق مجالات عمل مقرونة باكتساب مهارات ومؤهلات جديدة عن طريق دورات التدريب والتعليم .
2- الاعتماد على التكنولوجيا والمبتكرات العلمية الحديثة في مجالات الإنتاج والإدارة الحديثة لرفع إنتاجية العمل والكفاءة الاقتصادية والقدرة التنافسية .
3- تنمية الصادرات إلى الأسواق المجاورة وذلك عبر زيادة الإنتاج وما ينتج عن ذلك من توفير للعملة الصعبة .
4- تأهيل وبناء الهياكل الارتكازية والخدمات الأساسية ما يترك أثراً ايجابياً على الأداء الاقتصادي وتوسيع الطاقة الإنتاجية وتامين حاجات السكان ورفع مستوى معيشتهم .

ويمكن بيان كيفية التأثير المباشر للاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI على العمالة على النحو الآتي (الشوربجي ، 2009 ، 109):

1- إن FDI تؤثر على حجم العمالة من خلال الوظائف التي يتم خلقها في الشركات الأجنبية لسكان الدول المضيفة.
2- إن FDI تؤثر على جودة العمالة من خلال قيام الشركات الأجنبية بدفع أجور أعلى للإفراد العاملين فيها مع رفع إنتاجيتهم .
3- إن FDI تؤثر على موقع العمالة من خلال قيام الشركات الأجنبية بخلق وظائف جديدة في المناطق التي تتصف بارتفاع معدلات البطالة .

ولإثبات الارتباط بين زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي وانخفاض معدلات البطالة تم استخدام معامل الارتباط للمدة 2003-2009(نتيجة انحسار البيانات – معدل البطالة والاستثمار الاجنبي- ضمن هذه الفترة الأخيرة وتعكس ايضاً توجهات العراق للاستثمار الأجنبي بعد أحداث عام 2003) ومعامل الارتباط تنحصر قيمته بين (1- و +1) فكلما كانت القيمة قريبة من (1) فانه يطلق على علاقة الارتباط بانها علاقة قوية طردية ، أما إذا كانت قريبة من (-1) فأن هناك علاقة ارتباط عكسية ، وكانت معاملات الارتباط سالبة في العراق وسوريا والسعودية والكويت أي زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى البلد تؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة وبلغ معامل الارتباط في العراق0.839- . وهو أكثر معاملات الارتباط اقتراباً من (-1) أي ان العراق أكثر الدول فائدة من الاستثمار الأجنبي في مجال تخفيض البطالة . والجدول ادناه يؤكد لنا ذلك:

الجدول(11)

معامل الارتباط بين تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد ومعدلات البطالة للعراق ودول الجوار للفترة 2004_2009

(مليون دولار)

الدولة	العراق		سوريا		الأردن		السعودية		الكويت	
البند	تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد	معدل البطالة %	تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد	معدل البطالة %	تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد	معدل البطالة %	تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد	معدل البطالة %	تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد	معدل البطالة %
2004	300	26.8	320	12.3	816	12.5	1942	5.82	24	6.8
2005	515	17.97	583	12.7	1774	14.8	12097	6.1	234	1.5
2006	383	17.5	659	8.3	3268	14	18293	6.3	122	1.33
2007	485	12	1242	8.7	1950	13.1	24318	5.6	123	1.8
2008	488	15.34	2116	10.9	1954	12.7	38223	5	56	1.7
2009	557	12.8	2796	8.4	1077	13.5	46875	5.4	162	1.4
معامل الارتباط	-0.839		-0.482		0.406		-0.701		-0.652	

المصدر: تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات www.dhaman.org

معدلات البطالة : الجهاز المركزي للإحصاء في كل دولة على الشبكة الدولية.

ويبين الجدول انه بزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 300 مليون دولار عام 2004 الى 557 مليون دولار عام 2009 انخفضت نسبة البطالة من 26,8% عام 2004 إلى 12,8% عام 2009 وهذه الفرضية تتفق مع منطوق الجزء الثاني من الفرضية الأولى.

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً : الاستنتاجات

لقد خرج البحث بمجموعة من الاستنتاجات يمكن إدراجها بالاتي : -

1- إن المشاريع الاستثمارية (الفرص الاستثمارية) قد تمول من الداخل من قبل مستثمر مقيم داخل الدولة فيعد استثماراً داخلياً ، أو قد تمول من الخارج من قبل مستثمر غير مقيم داخل الدولة فيعد استثماراً خارجياً ، والهدف في الحالتين يكمن في منفعة الدولة بالدرجة الأولى المستفيدة من المشاريع (الفرص الاستثمارية) ، بشرط أن يكون ملتزماً بشروط الاستثمار .
2- يعد المناخ الاستثماري من الأمور المهمة التي تشجع على قيام المشروع (الفرصة الاستثمارية) ، لأنه يتكون من مجموعة من الظروف والمؤسسات الاقتصادية والسياسية ، التي بدورها تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى مشروع (فرصة استثمارية) معينة.
3- بالرغم من كل المعاناة التي عاشها العراق إلا انه يشكل ساحة تنافس للاستثمار ولاسيما الاستثمارات الأجنبية لان العراق بحاجة إلى رأس مال كبير لتمويل اغلب المشاريع الحيوي ، إن ما يساعد في جذب الاستثمارات الأجنبية ً هو توافر الموارد الطبيعية والأيدي العاملة بالعراق فضلاً عن الموقع المتميز الذي يتمتع به العراق .
4- عدم كفاية الأموال المخصصة من الدولة ضمن الموازنة العامة مقارنة بدول الجوار، كما أنها لا تسهم في تفعيل الاستثمار المحلي لأنه لا ينفذ منه إلا جزء يسيراً على ارض الواقع .
5- محدودية إسهام القطاع المصرفي في تمويل القطاع الخاص للقيام بالفرص الاستثمارية مقارنة بالدور الكبير الذي يؤديه القطاع المصرفي في دول الجوار.
6- هناك سيولة في القطاع المصرفي لا بأس بها للإسهام في تمويل المشاريع الاستثمارية لكنها غير مستغلة .
7- أسهمت التدفقات الأجنبية على الرغم من تواضعها في انخفاض نسب البطالة في العراق ، اذ تراجع معدل البطالة من 26,8% عن 2004 إلى 12,8% عام 2008.
8- للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة في توظيف العمالة ونقل التكنولوجيا، فضلاً عن توفيره السيولة المالية للمشاريع وبذلك يعد حزمة متكاملة .
9- تتوفر للمستثمر العراقي والأجنبي العديد من الفرص الاستثمارية ، ولم تختص بقطاع واحد بل شملت اغلب القطاعات ، فضلاً عن أنها موزعة على معظم المحافظات العراقية .

ثانياً : المقترحات

تمخضت الاستنتاجات عن مجموعة من التوصيات وهي :

1- تطوير القطاع المصرفي وتعزيز قدراته لجذب الاستثمارات وخاصة ً الأجنبية منها ، وذلك لان ضعف القطاع المالي بالعراق يعد من المعوقات التي تقف بوجه التدفقات المحتملة للاستثمارات الأجنبية بالعراق .

2- يجب تحديد لجنة لدراسة وتقييم المشاريع التي ستنفذ في العراق قبل الموافقة على تنفيذها وخاصة ً في حالة إذا كان استثمارا ً أجنبيا ً ، إذ ليست كل الاستثمارات الأجنبية تعد ايجابية ، لأنه في بعض الحالات تكون سلبية وبالتالي تؤثر على الاقتصاد العراقي .
3- زيادة التخصيصات الاستثمارية من قبل الموازنة ومحاولة تنفيذ المشاريع الاستثمارية على ارض الواقع قدر الإمكان.
4- على الهيئة الوطنية للاستثمار تحديد المناطق الآمنة المستقرة ليتم بها الاستثمار وتحديد المرافق والقطاعات المهمة التي لها الأولوية أي المرافق الرئيسة للمواطن ، وأهمها مشاريع الطاقة الكهربائية ، ومشاريع تصفية وتوفير الماء ، فضلاً عن مشاريع الصحة .
5- محاولة الاستفادة من السيولة المتوفرة في المصارف قدر الإمكان من خلال القروض المقدمة للمشاريع وتسهيل منحها مقابل ضمانات معقولة، والتأكد من مصداقية المقترض بإنفاق المبالغ على المشروع الاستثماري .
6- يجب الاستفادة من الخبرات والمهارات والتكنولوجيا التي ينقلها الاستثمار الأجنبي للدولة المضيفة أي العراق ، إذ قد تتوفر موارد أولية وأيدي عاملة كثيرة في العراق وهي لا تكفي لسد الحاجة إذن يجب عليها الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية في هذا الجانب.
7- تشجيع القطاع الخاص لاستغلال وتنفيذ الفرص الاستثمارية وفق مواصفات عالمية تساعد في تطويره وامتلاكه مهارات وخبرات عالية .

المصادر

اولاً:المصادر العربية

1- آل شبيب ، دريد كامل ، 2010 ، إدارة المحافظ الاستثمارية ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الأردن .
2- آل شبيب ، دريد كامل ، 2009 ، الاستثمار والتحليل الاستثماري ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .
3- البديري ، احمد حسن عطشان ، 2007، الجهاز المصرفي واثره في متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الأردن والعراق، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الكوفة.

4- بوبليويل ، كيث ، 2008 ، فن التخطيط الحافظة الاستثمارية ، ترجمة خالد العامري ، الطبعة الأجنبية 2000م ، الطبعة العربية الأولى 2008م ، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية ، القاهرة ، مصر .
5- جانقي وبانقا ، يعقوب على وعلم الدين عبد الله ، 2005 ، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي ، مؤتمر الاستثمار والتمويل : الاستثمار الأجنبي المباشر FDI ، شرم الشيخ 18 – 21 ديسمبر (كانون أول) 2005م ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية .
6- خريوش وآخرون ، حسني علي وعبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ احمد جودة ، 2009 ، إدارة المحافظ الاستثمارية ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.
7- عبد الحميد ، عبد المطلب ، 2010 ، مبادئ وسياسات الاستثمار ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر.
8- عرفة ، سيد سالم ، 2009 ، إدارة المخاطر الاستثمارية ، الطبعة الأولى ، دار الراية للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان .
9- الفطيسي ، محمود احمد ، 2006 ، تنمية الاستثمار في المجالات الإنتاجية والخدمية ، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى تحت شعار نحو مناخ استثماري أفضل ، أمانة اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة والاستثمار ، هيئة تشجيع الاستثمار ، طرابلس ،ليبيا.
10-مجدي الشوربجي ، 2009 ، اثر الاستثمارات الاجنبية على الحد من الفقر في الدول النامية ، قضايا اقتصادية وادارية معاصرة في مطلع القرن الواحد والعشرين، المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الأردن.
11-مطر ، محمد ، 2009 ، إدارة الاستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العلمية) ، الطبعة الخامسة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان .
12- يوسف وعبد الجبار ، ميسرة عبد الرحيم وعمار ،2007 ، دراسة تحليلية حول حول برامج إعادة اعمار المحافظات والأقاليم ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، العراق .
13-الاعرجي ، سامي رؤوف ، 2009 ، الخارطة الاستثمارية للعراق ، الهيئة الوطنية للاستثمار www.investpromo.gov.i
14-الإمارة ، لمى ، 2004 ، محددات الاستثمار في الوطن العربي / العراق .
www.arab-api.org \ course 22 \ pdf \c22-1-4.pdf.
15-البياتي ، أسار فخري عبد اللطيف ، 2006 ، العمل المصرفي والاستثمار من اجل التنمية ، مجلة علوم إنسانية ، السنة الثالثة ، العدد 26. www.uluminsania.net
16-الجابري ، على عبد الكريم ، 2008 ، الاقتصادية : الأهمية الاقتصادية لقانون الاستثمار العراقي . www.alsabaah.com
17-الجواهري ، عامر عيسى ، 2009 ، جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، جريدة الصباح ، الصباح الاقتصادي . www.alsabaah.com

18-البنك المركزي العراقي ، 2008 ، التقرير الاقتصادي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، جمهورية العراق.

19-هيئات استثمار المحافظات ، 2009 ، الفرص الاستثمارية المعروضة من هيئات استثمار المحافظات ، الهيئة الوطنية للاستثمار. www.investpromo.gov.iq

20- Laura Alfaro , 2003 , Foreign Direct Investment and Growth: Does the Sector Matter? .
http://www.people.hbs.edu/lalfaro/fdisectorial.pdf

21- Delong j.Bradford , 2002, Macroeconomic , McGraw-Hill Irwin, NewYork .

22 - Zvi Bodie , Alex Kane, Alan j.Marcus , 2007 , Essentials Investments , McGraw-Hill Irwin, NewYork .